

تفعيل التكامل الإقليمي

رأي الشركات بالتدابير غير التعريفية في الدول العربية

تمهيد

في المشهد التجاري العالمي الحالي، يعد التكامل الإقليمي العميق أحد أهم السياسات التي تتبعها الحكومات لضمان خلق أسواق لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم. لقد وضعت الدول العربية هدف التكامل وتحسين اتصال أسواقها على رأس أولوياتها ولكن الأرقام تشير إلى أن حجم التجارة بين الدول العربية لا يزال منخفضاً مقارنة بمناطق أخرى وذلك على الرغم من وجود مجموعة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة.

يهدف هذا المنشور الذي يناقش التجارة بين الدول العربية إلى توفير قدر أكبر من المعلومات ودرجة أكبر من الشفافية حول عملية التكامل في المنطقة العربية والقيام بذلك من خلال عدسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إنه يطرح منظوراً جديداً لبعض القوى الاقتصادية الأساسية المعنية ويشير إلى أن خطوة تعزيز التكامل هي في مسار تصاعدي. إن تعزيز القدرات التجارية للشركات الإقليمية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة الفرص المتاحة لها للوصول إلى الأسواق، سيؤدي إلى دعم النمو وخلق فرص عمل. ولكن لتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى تحديد ومعالجة القيود الحالية التي تواجه تلك المؤسسات.

يوضح التحليل الذي قام به مركز التجارة الدولية والذي يشمل أربعة أنظمة اقتصادية في المنطقة العربية التحديات والصعوبات اليومية التي تعترض تلك المؤسسات. إن معالجة التدابير غير التعريفية وضمان الامتثال لقواعد الأسواق الإقليمية يمثلان اثنين فقط من المجالات التي تمت دراستها في هذا المنشور.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التحليل يشير أن الكثير من هذه العوائق يمكن أن تعالج على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وتتمثل الرسالة الأساسية من هذا المنشور في أن الوصول إلى الأسواق يبدأ من الداخل، أي من المستوى المحلي وأن هناك مجال كبير للحكومات لتبسيط العمليات، وتوحيد الأنظمة في المنطقة، والعمل مع المصدرين لتوفير معلومات متناسقة وشفافة في الوقت المناسب.

ولكن الخبر السار هو أن حكومات ومؤسسات الدول العربية تدرك أهمية الفرص الغير مستغلة للتجارة والاستثمار. وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال الحوارات الإقليمية والمبادرات الشفافة والفعالة وذلك عن طريق ضمان تطبيق السياسات التي تخفيف التكلفة والوقت اللازم لتنفيذ الأعمال والمشروعات التجارية في المنطقة العربية.

هذا المنشور هو الأحدث في سلسلة منشورات مركز التجارة الدولية ITC التي تغطي آراء الشركات حول التدابير غير التعريفية. على مدار السنوات الخمس الماضية، قام مركز التجارة الدولية بتوثيق الخبرات التجارية من خلال دراسات التدابير غير التعريفية وأجرى مقابلات مع أكثر من 15000 مصدر ومستورد في 30 دولة نامية.

نأمل أن يكون هذا المنشور بمثابة أساس لتسهيل التجارة وبالأخص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. لا يزال مركز التجارة الدولية ملتزماً بدعم المنطقة العربية في تحقيق التجارة الإقليمية الدائمة.

ملخص تنفيذي

يعد التكامل الإقليمي أحد الركائز الرئيسية لتحسين آفاق المشروعات التجارية. ومع تطور وسائل النقل والاتصال الإلكترونية، قد أصبح من الأسهل بالنسبة للشركات الوصول إلى أسواق جديدة كما وقد زادت القوة الشرائية للمستهلك.

هذا وقد دعمت الحكومات تلك الاتجاهات من خلال إبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية في مناطقها وبالأخص أن وتيرة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أخذت بالتباطؤ. قامت غالبية البلدان بالتوقيع على اتفاقيات التجارة التفضيلية في مناطقها. هذا ما أدى إلى انعدام التعريف الجمركي في أغلب الأحيان أو انخفاضها بشكل كبير.

تنتج العوائق التجارية في كثير من الأحيان عن التدابير غير التعريفية (NTMS). حتى أنها تتخطى التدابير التعريفية مما يؤدي إلى تجزئة الأسواق بدرجة كبيرة. على من يرغب بالمتاجرة عبر الحدود أن يخضع إلى العديد من الأنظمة التقنية والمعايير الخاصة بالمنتجات وكذلك إلى بعض الإجراءات الجمركية. تؤدي صعوبة الإمتثال إلى الأنظمة والمعايير إلى الحد من التجارة الإقليمية مما يسبب انخفاض في أداء الحكومات والمؤسسات وتقليص من فرص العمل بالنسبة للأفراد.

التحديات الإقليمية التي تعترض التجارة

تعتبر معدلات التجارة بين الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. تحتل السلع الأساسية والمنتجات الزراعية النسبة الأكبر من التجارة بين الدول العربية. كما وينخفض معدل التجارة الإقليمية في السلع التكنولوجية المتطورة عن الحد المتوسط.

لتنوع وتعزيز التجارة، وخاصة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي أن يدرك صانعو القرارات العوائق التي تحول دون الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

الأفكار التجارية

يقدم هذا التقرير مجموعة من الأفكار لدراسة تلك العوائق عن طريق تبادل وجهات نظر المصدرين والمستوردين في المنطقة. ويقدم كذلك تحليل عن أربعة دراسات تجارية قام مركز التجارة الدولية بتنفيذها في مصر والمغرب وفلسطين وتونس مما يمنح الحكومات ملخصاً سريعاً عن الإجراءات التي تشكل تحديات بالنسبة للشركات وتوقع التجارة داخل المنطقة العربية وخارجها.

تركز هذه الدراسات على التدابير غير التعريفية المفروضة من قبل الحكومات بالإضافة إلى الإجراءات التي تجعل الإمتثال لتلك التدابير أمراً صعباً، كما وتركز أيضاً على أوجه العجز والقصور في بيئة الأعمال التجارية. وتعد هذه الدراسات جزءاً من سلسلة المشاريع والدراسات حول التدابير غير التعريفية التي يقوم بها مركز التجارة الدولية في الدول النامية والتي صدر حولها 25 تقريراً حتى هذه اللحظة. ويعتبر هذا أول تقرير يسلط الضوء على الدراسات الدولية في سياق إقليمي.

يمكن الاستفادة من الأفكار الواردة في هذا التقرير لتعزيز التجارة داخل المنطقة العربية وبالأخص من خلال تلبية متطلبات الجودة وإجراءات التخليص الجمركي وتنفيذ الاتفاقيات التجارية. ويمكن أيضاً الاستفادة من نتائج هذه الدراسات للوقوف على التدابير القطاعية والوطنية والإقليمية التي تقلل من نفقات الإمتثال عند تبادل السلع والخدمات عبر الحدود. تمت صياغة التوصيات الإقليمية الواردة في هذا التقرير استناداً إلى اجتماع إقليمي رفيع المستوى حول التدابير الغير تعريفية (تونس، أبريل 2014).

بناءً على طلب الدول المعنية، تم إجراء الدراسات باللغتين العربية والفرنسية وذلك بفضل فرق العمل في مركز التجارة الدولية والمؤسسات الشريكة. تم استخلاص هذه الدراسات من قاعدة بيانات تضم 11662 شركة في السجلات التجارية المحلية وقوائم عضوية جمعيات رجال الأعمال ومؤسسات دعم التجارة بالإضافة إلى 1921 مقابلة هاتفية و855 مقابلة شخصية مباشرة تم تنفيذهم بشكل إجمالي. تساعد تلك الدراسات على الإجابة عن التساؤلات التالية: من يتأثر بالتدابير الغير التعريفية الشاقة وما مدى تأثيرهم؟ ما هي التدابير الغير التعريفية التي يمكن اعتبارها تدابير مرهقة ولماذا؟ ما هي العوائق الإجرائية التي يواجهها المصدرون/المستوردون وأين تكمن تلك العوائق؟

لمحة عن نتائج الدراسة

- تؤثر التدابير الغير تعريفية تأثيراً هاماً على المصدرين في الدول العربية.
- لا يمكن للاتفاقيات التجارية التفضيلية للوصول إلى الأسواق أن تعزل من المشكلات المتعلقة بالتدابير الغير تعريفية.
- تتحمل الدول العربية كوجهة تصديرية هامة جزء من المسؤولية عن حالات العوائق الجمركية المبلغ عنها
- تعد العوائق الإجرائية المتعلقة بالتدابير الغير تعريفية أصعب من تلك التدابير نفسها مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف الإمتثال.
- تشكل تدابير تقييم المطابقة وقواعد المنشأ تحدياً خاصاً.
- يواجه القطاع الخاص صعوبات في الفهم والإمتثال لمتطلبات جودة المنتج.
- تتفاقم صعوبة إجراءات الفحص واستخراج الشهادات بسبب عدم كفاية البنية التحتية.

- تمثل العوائق المحلية نسبة كبيرة من العوائق المبلغ عنها.

أنماط التدابير الإقليمية غير التعريفية

ضمن إطار الدراسات الأربعة، ذكرت 44% من الشركات التجارية (المصدرة و المستوردة) أنها تواجه تدابير غير تعريفية مرهقة داخل المنطقة وخارجها. نسبة كبيرة من التدابير غير التعريفية تفرض من قبل دولة المنشأ وتوزع بنسبة 24% للزراعة و 21% للصناعة. ويتوافق ذلك مع النتائج التي توصل إليها مركز التجارة الدولية في دول ومناطق أخرى مما يشير إلى أن العديد من العوائق تنشأ من داخل الدولة نفسها.

يعود سبب الاختلاف بين الحالات الأربع إلى اختلاف الأنماط التجارية. تماشياً مع هيكل تجارتها، بلغت دولة المغرب عن تحديات متعلقة بدول عربية بما يقل بكثير عن المعدل العام بينما تم الإبلاغ عن عدد أكبر من الحالات المتعلقة في الاتحاد الأوروبي. والعكس صحيح بالنسبة لمصر. تطبق الحكومة الإسرائيلية العديد من التدابير الغير تعريفية في دولة فلسطين.

نحو 37% من التدابير غير التعريفية المرهقة التي أبلغت عنها الشركات المصدرة للمنتجات الزراعية تفرض من قبل الشركاء التجاريين في المنطقة، في حين أن 34% فقط من صادراتهم تذهب إلى الدول العربية. في قطاع الصناعة، ترتبط 47% من التدابير غير التعريفية بأنظمة الدول العربية، مقارنة مع 16% فقط من الصادرات.

التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT)

يعتبر المشاركون في الاستطلاع أن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) من أصعب التدابير الغير تعريفية. يندرج أكثر من نصف (54%) من حالات التدابير غير التعريفية التي تم الإبلاغ عنها في هذه الفئة التي تضم اللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة. تواجه الشركات عدد أكبر من المشاكل في الامتثال لتدابير تقييم المطابقة في بلدان المنطقة مقارنةً بالأنظمة التقنية نفسها.

تشمل تحديات توافق وجودة المنتجات ما يلي:

- عدم قدرة القطاع الخاص على الامتثال للوائح الفنية؛
- صعوبة متطلبات وضع العلامات،
- عدم كفاءة إجراءات الفحوصات واستخراج الشهادات؛
- ارتفاع تكاليف استخراج الشهادات؛
- عدم الاعتراف بالشهادات وعدم موافقة المعايير ؛
- عدم شفافية المعايير الأجنبية وإجراءات تقييم المطابقة ؛
- إجراءات تسجيل المنتج و ترخيص الاستيراد طويلة

قواعد المنشأ

تمثل قواعد المنشأ أحد التحديات الكبرى التي تواجه المصدرين في المنطقة. وقد أسست الاتفاقيات الإقليمية والثنائية مبادئ الوصول إلى الأسواق المعفاة من التعريفية الجمركية. للاستفادة من التفضيلات الجمركية، يجب على الشركات أن تثبت أصل منتجاتها. وقد انتهى المطاف بأن تقوم الاتفاقيات التجارية باستبدال التعريفية الجمركية بالتدابير غير التعريفية.

وهذه ليست مشكلة بالضرورة. فعلى سبيل المثال، فيما يخص التجارة مع الاتحاد الأوروبي، 6% فقط من مشاكل التدابير غير التعريفية كانت متعلقة بقواعد المنشأ. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن قواعد المنشأ تعد إحدى التحديات الكبرى في المنطقة.

تشتمل المشكلات التي يتكرر الإبلاغ عنها على الفشل في منح معاملة تفضيلية، ومشكلات اللغة وعدم الكفاءة في إصدار شهادات المنشأ والمشكلات النوعية المتعلقة بشعار "صنع في فلسطين".

أبلغ العديد من المصدرين أنه لا يتم منح الشركات معاملة تفضيلية ويتم إلزامها بدفع التعريفية على الرغم من الامتثال لقواعد المنشأ المحددة بموجب بعض أو جميع الاتفاقيات التي تضبط أمور التجارة بين دولتين عربيتين. تتمثل الاتفاقيات الرئيسية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اتفاقية التجارة التفضيلية الإقليمية التي تم إبرامها في عام 1997 بين أعضاء جامعة الدول العربية) واتفاقية أغادير والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA).

التخليص الجمركي و الرقابة الحدودية

قد تكون السلطات الجمركية أهم هيئة لتسهيل التجارة.

تقوم تلك السلطات بموازنة جميع الأرباح وجودة المنتجات وضوابط الأمان استناداً إلى إجراءات الاستيراد والتصدير السلسة. تشكل البنية التحتية غير الملائمة أحد أهم التحديات بما في ذلك المساحات الضوئية القديمة و سوء التجهيز أو مرافق التخزين باهظة الثمن.

هناك تحد آخر يتمثل في توافر المسؤولين وتدريبهم. فقد أبلغ المصدرون عن محدودية ساعات الخدمة ونقص عدد الموظفين المعنيين بتنفيذ عمليات الفحص والتخليص الجمركي. كما و أبلغوا أيضاً عن ضعف تدريب العاملين في الفحوصات المخبرية مما يؤدي إلى تلف المنتجات أثناء عمليات الفحص.

تتغير الإجراءات بشكل متكرر مما يصعب الوصول إلى معلومات التخليص الجمركي والوثائق المتعلقة به. تظهر العوائق والتأخيرات عندما تكون الشركات غير مهينة للجمارك.

كما أبلغت الشركات أيضاً عن ضعف التنسيق والثقة بين الهيئات المختصة والدول.

النتيجة: يُنظر إلى إجراءات التخليص الجمركي على أنها طويلة وبيروقراطية وغير منظمة وباهظة الكلفة.

التحديات الأخرى للتدابير غير التعريفية

تشتمل التحديات الأخرى على إجراءات مراقبة الجودة (مثل التراخيص والحصص وغيرها) والنفقات والضرائب وإجراءات التمويل (مثل لوائح شروط الدفع المتعلقة بالواردات أو مخصصات الصرف الأجنبية الرسمية). تمثل هذه التدابير مجتمعة نسبة 25% من تحديات التدابير غير التعريفية على المستوى الإقليمي في حين أنها تمثل نسبة 13% في الدول الموجودة خارج المنطقة العربية.

خارج المنطقة، يشكل سوق الاتحاد الأوروبي أحد أهم التحديات بالنسبة لتدابير مراقبة الجودة المفروضة على المنتجات الزراعية. تعود صعوبة الفحوصات المطلوبة قبل الشحن (5%) إلى الفحوصات الإسرائيلية التي تخضع لها الصادرات الفلسطينية.

أما بالنسبة للتدابير المتعلقة بالصادرات و المطابقة من قبل بلد المنشأ، في غالب الأحيان تكون الشركات المعنية بالضرائب المفروضة على الصادرات وشروط التسجيل والترخيص وتصاريح التصدير.

تحسين بيئة العمل لتسهيل التجارة

لا تعتبر معظم التدابير غير التعريفية صعبة في حد ذاتها خاصة بالنسبة إلى صناعة المنتجات. ولكن الإجراءات المتعلقة بها هي التي تزيد من صعوبة الامتثال لها. فعلى سبيل المثال، قد يمثل أحد المصدرين إلى الحد المسموح به من المبيدات الحشرية ولكنه يعجز عن إثبات ذلك لأن المختبر المسؤول عن الفحص مكلف جداً أو بعيد نسبياً

بالنسبة للصادرات الزراعية في بلدان المنطقة، في حال لو كانت الإجراءات أكثر سلاسة، لما أبلغت الشركات عن ربع المشاكل وكان سيتم اعتبار ثلث تلك الحالات أقل صعوبة.

أما بالنسبة للصناعة، فتعتبر العوائق الإجرائية أكثر أهمية حيث تمثل تقريباً نصف المشكلات التي تم الإبلاغ عنها بخصوص التدابير غير التعريفية والتي يتم تطبيقها من قبل الشركاء التجاريين الإقليميين حيث يطبق ثلثها تقريباً في بلد المنشأ.

كما تسهم بيئة الأعمال الوطنية في إحداث الفرق. تشتمل تلك المشكلات على ما يلي:

- الموانئ غير الآمنة مما يعرض البضائع للسرقة؛
- ضعف البنية التحتية للنقل؛
- عدم كفاية المساحة في الناقلات الجوية اللازمة لنقل السلع مما يجعلها تتحاز لصالح الشركات الكبرى؛
- الرشاوي؛
- عدم وجود إجراءات حاسوبية؛
- صعوبة الحصول على التمويلات والمعلومات والاستشارات.

ويشير ذلك إلى أن العديد من العقبات التي تعترض التجارة داخل المنطقة الإقليمية يمكن تقليلها عن طريق معالجة العقبات الإجرائية وتعزيز بيئة العمل - أي عن طريق تسهيل التجارة بدلاً من تغيير قواعد التجارية الأساسية.

التوصيات

التوصيات الرئيسية

- يبدأ الوصول إلى الأسواق من البلد الأم. إن الجانب الإيجابي في المشكلات الناشئة داخل البلد هو إمكانية حلها بشكل أسهل من تلك التي تحدث خارج نطاق السلطة القضائية للبلد أو المنطقة. تؤكد نتائج الدراسة على حقيقة أن هناك مجالاً واسعاً للعمل على معالجة المشاكل التي تظهر قبل اجتياز الحدود والتي تواجه الشركات التي تخضع لتدابير محددة بعد عبور الحدود.
- تبسيط الإجراءات، حيث يمكن التغلب على العديد من العوائق التجارية ضمن المنطقة الإقليمية عن طريق تبسيط الإجراءات - أي عن طريق تسهيل التجارة بدلاً من تغيير اللوائح التجارية.
- تنفيذ الاتفاقيات التجارية. تدعم نتائج الدراسة الحكمة السائدة التي تقول بأن وجود السياسات والقوانين والاتفاقيات يختلف اختلافاً تاماً عن تنفيذها بشكل فعال. إن تنفيذ الاتفاقيات الحالية - بما في ذلك GAFTA واتفاقيات الاعتراف المتبادل، واتفاقية كيوتو المنقحة واتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية - قد يساعد في تسهيل التجارة ويقضي على العديد من المشاكل التجارية المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.
- تسهيل الشفافية عمليات التجارة. قد تكون الإجراءات أحياناً بالغة التعقيد وطويلة لأسباب وجيهة. و لكن ليس هنالك سبب وجيه لأن تكون تلك الإجراءات غير واضحة أو غير منتشرة بشكل مناسب. إن توفير المعلومات يزيد من كفاءة الإجراءات ويقلل من التكاليف و ذلك من خلال جعل المعاملات التجارية عبر الحدود أكثر قابلية للتنبؤ من حيث الوقت والتكلفة.
- تطوير البنية التحتية لتحقيق معايير الجودة. يسعى العالم العربي إلى تحسين معايير جودة المنتجات لصالح العملاء، فإن المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية ستزيد في العمليات التجارية التي تتم بين دول المنطقة إذا لم يتم التصدي لها.
- تدريب الشركات على الجودة والتتبع والمستندات ذات الصلة. إن زيادة قدرة الشركات العربية على إنتاج منتجات فائقة الجودة وتحسين عملية اصدار المستندات ومنشأ وبنية المكونات الأساسية (التعبئة) ستعود بالفائدة على التجارة عموماً داخل المنطقة وخارجها على حد سواء.

فيما يلي بعض التوصيات لمواجهة التحديات الإقليمية التي تعترض التجارة و المذكورة ضمن دراسات التدابير غير التعريفية.

وهي تشمل على التوصيات الصادرة عن أحد اجتماعات الطاولة المستديرة الإقليمية في عام 2014 حول التدابير غير التعريفية بمشاركة وزارات التجارة، والجهات المسؤولة عن وضع المعايير، وسلطات الجمارك في 10 دول عربية بالإضافة إلى مؤسسات إقليمية و جهات متبرعة.

انتشار الشفافية

تعتبر الشفافية مشكلة واسعة الانتشار حيث تم ذكرها من قبل المشاركين بالدراسة مراراً وتكراراً.

تركز التوصيات على تحسين جمع البيانات ونشر المعلومات وبناء القدرات. وهي تتمثل فيما يلي:

- نشر وتحديث وتعميم الإجراءات الرسمية والمواعيد النهائية و الرسوم وفترات الرد بالنسبة لجميع المؤسسات المشاركة في عملية الاستيراد والتصدير. و كذلك استخدام البوابات القائمة على الويب والنشرات الفنية ومكاتب الدعم وخدمات المساعدة الهاتفية والتأكد من انتظام أيام العمل.

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：

https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_22977

